

البحوث

اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية

ببترول سلطنة عمان

خلال فترة مابين الحربين العالميتين

أ.م.د. طيبه خلف عبد الله
كلية الاداب /جامعة البصرة

- المختصرات -

P.G.H.S. The "persin" GuLf historicaL Summaries .
P. G. A. R. The "Persin" Gluf Administraion reports .

الولايات المتحدة ونفط الخليج العربي وسياسة الباب المفتوح

بعد الحرب العالمية الاولى دخل النفط عاملاً استراتيجياً جديداً في العلاقات الأمريكية مع منطقة الخليج العربي أدى في النهاية إلى تغلغل أمريكي واسع في المنطقة. فقد ادرك الأمريكيون أهمية النفط في الحرب ، خاصة بعد ان برهنوا هذه الحرب على عدم قدرة ايّة دولة في العالم خوض غمارها اذا لم يكن لديها كمية كافية من النفط. لذلك أصبح النفط على درجة عالية من الأهمية في فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى ^(١) وعليه فان عقد معاهدة سان ريمو في نيسان عام ١٩٢٠ اعطت الفرنسيين ٥٢٥ % من اسهم شركة النفط التركية (Turkish Petroleum) ، والإنكليز ٧٥ % من اسهم الشركة ^(٢) ، قد اثارت شكوك الأمريكيان وعززت وجهات نظرهم بأن الإنكليز ينونون حرمانهم من التنقيب عن النفط في الشرق الأوسط . دفع ذلك عدداً من شركات الاستثمار الأمريكية الى مطالبة حكومتهم بضرورة رعاية مشاريع النفط في الخارج ودعمها ^(٣) . فاسرعت الحكومة الأمريكية بالتدخل لحماية مصالح شركاتها النفطية. ففي الثاني عشر من مايس ١٩٢٠ سلم السفير الأمريكي في لندن وزير الخارجية البريطانية اللورد

كيرزون (Curzon) مذكرة احتجاج اعرب خلالها عن اعتقاد حكومته (بان بريطانيا عملت على تشجيع مصالحها النفطية وحرمت منها الشركات الامريكية) . وانها (كانت تعد العدة بشكل هادئ في فرض مراقبة دقيقة من قبلها على موارد النفط في تلك المنطقة) .

ودعا السفير الحكومة البريطانية ان « تضمن المساواة في المعاملة بين رعايا وافراد جميع الدول من الناحيتين القانونية والفعالية ، ورعايا الدول المنتسبة ». كما ذكر ان حكومته مخولة بان تشتراك في اية مناقشة تتعلق ببنود امتيازات منحتها الحكومة التركية سابقاً ليس حرصاً على مصالحها في المنطقة وابداء اهتمامها بسبب وجود حقوق مكتسبة للمواطنين الامريكيين فقط ، بل لأن المعاملة بالمثل في مثل هذه الامتيازات تعتبر اساسية من اجل تطبيق المبادئ العامة ايضاً^(٤) .

ويبدو ان هذه المذكرة كانت فاتحة لرسائل دبلوماسية ارسلتها الحكومة الامريكية الى الحكومة البريطانية بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٢ . اوضحت خلالها ان تطبيق سياسة «الباب المفتوح » (P.D.O) امام الشركات الامريكية في الشرق الاوسط هو الشرط الاساسي للاعتراف الامريكي بالاندابين البريطاني والفرنسي على هذه المنطقة . واندرت باغلق المناطق الواقعه تحت نفوذهما في وجه الشركات البترولية البريطانية اذا لم تطبق هذه السياسة^(٥) . وقد حاول الانكليز تجاهل الامر ، ولهذا كتب هيوز (Hughes) وزير الخارجية الامريكي في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٣ رسالة الى الرئيس الامريكي كوليدج (Coolidge) جاء فيها :-

(اننا مستعدون لان نعطي الدعم المناسب لمواطينينا في البحث عن فرص تجارية في الخارج ، ولكننا لا نحول ان نجعل الحكومة طرفاً في المفاوضات التجارية او محاولة القيام بضغط سياسي لصالح المصالح الخاصة ، في الحصول على امتيازات معينة او التدخل لصالح مصلحة امريكية ضد امرיקية اخرى. اننا ماضون في جهودنا للبقاء على سياسة الباب المفتوح او المساواة في الفرص التجارية. ولكننا لا نحول ان نبني التزامات اضافية تفرضها على حكومتنا، سواء كانت واضحة او غامضة ..). ازاء ذلك الموقف السياسي للولايات المتحدة الامريكية . وافقت

الحكومة البريطانية على توقيع اتفاقية في ٣١ تموز ١٩٢٨ عرفت باتفاقية الخط الاحمر ، (Red Line Agreement) . حصلت فيها شركة تطوير الشرق الادنى الامريكية^(٦) على نسبة ٢٣,٧٥ % من اسهم شركة نفط العراق على قدم المساواة مع الاطراف المساهمة الاخرى والمتمثلة بالمصالح البريطانية والهولندية والفرنسية، وحصل كولنكيان على نسبة ٥% من اسهم الشركة المتبقية^(٧) ، كما نصت الاتفاقية على المشاركة الجماعية من خلال شركة نفط

العراق في الحصول على اية امتيازات داخل مناطق حدت بالخط الاحمر ، وعدم قيام اية شركة بعمل متفرد^(٩).

ومما تجدر الاشارة ذكره ، ان شركات النفط الامريكية لم تقف عند هذا الحد بالرغم من كل الجهود التي بذلتها بريطانيا للحد من نشاط هذه الشركات في المنطقة . ففي آذار ١٩٢٩ طلبت الولايات المتحدة الامريكية رسمياً من الحكومة البريطانية ان تصدر بياناً عن سياستها المتعلقة بالامتيازات في الامارات الواقعة على الخليج العربي . وكان رد وزارة الخارجية البريطانية بأنها ((قد تسمح للشركات الامريكية بالمساهمة في مثل تلك الامتيازات ما دامت مقتنة بالشروط المتعلقة بكيفية استخدام رؤوس الاموال الامريكية بحيث لا ترتب على المصالح الامريكية اي خلل بالمركز السياسي الذي تتمتع به الحكومة البريطانية في هذه المناطق))^(١٠).

ومن جهة أخرى لم يكن الامريكيون بعيدين عن سلطنة عمان بالرغم من إدراكم أنها من المناطق التي تأكّدت فيها السيطرة البريطانية^(١١). فقد أعلن في عام ١٩٢٢ عن وجود البترول في عمان بكميات تجارية وفيرة .^(١٢) ولسد الطريق في وجه محاولات شركات النفط الامريكية في استثمار الثروات الطبيعية كتب القنصل البريطاني في مسقط الى السلطان تيمور بن فيصل (١٩١٣-١٩٣٢) يخبره بضرورة عدم السماح باستثمار البترول الا لبريطانيا^(١٣). جاء جواب تيمور بن فيصل الى القنصل البريطاني مشيراً الى عدم منح اي من الدول الأجنبية حقوق التنقيب عن النفط في بلاده دون استشارة حكومة الهند البريطانية مسبقاً^(١٤) . وقد استمرت المنافسة النفطية بين الامريكان والبريطانيين ، وتكشف الوثائق الأمريكية ان الكسندر سلون (A Le xonder Sloan) قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد ، كان يتبع نشاط شركات النفط البريطانية في الخليج العربي ، وكتب في تقريره لحكومته (انه في شباط ١٩٣١ جرى حديث بيني وبين جون كادمان (John Gadman) الخبير المالي الانكليزي حول رحلتي التي ارحب القيام بها الى البحرين والكويت . وقد اخبرني انه قام عام ١٩١٣ برحلة عبر معظم الساحل العربي في الخليج . للبحث عن حقول السواحل النفطية المتقدمة التي تمت الكتابة عنها من خلال العديد من المواطنين والتي اشير فيها الى شركة النفط الانكلو - فارسية ، ولكن هذه الحقول لم تكتشف بعد . كما تابع جيولوجيون آخرون البحث عن النفط ولكنهم فشلوا ايضاً في اكتشاف اية حقول متقدمة)^(١٥) . وتتجدر الاشارة هنا الى ان سلون كان يربط كل نشاطات بريطانيا بالبترول – فكان يراقب رحلات برترام توماس (Bretram Thomas)^(١٦) كانت لدى الفرصة الاستكشافية الى المنطقة . وخلال زيارة سلون الى البحرين كتب يقول ” كانت لدى الفرصة

لمقابلة توماس لفترة قصيرة ، وعلمت انه بدأ برحالة استكشافية في مدينة طفار التي هي بالمنتصف بين مسقط وعدن على سواحل بحر العرب ، وانه تابع رحلته مع قافلة من الجمال تجاه الشمال الشرقي عابراً شبه الجزيرة بأكملها وبصورة خاصة تلك الرقعة المعروفة باسم الربع الخالي التي كما هو معروف لم يتم عبورها بواسطة الأوروبيين بانه اتم رحلته في شبه جزيرة قطر وهو الان ينتظر الفرصة الأولى ليستمر تجاه مسقط^(١٧). وقد تلقى سلون دعوة السيد ولكر (walker) وكيل الشركة التعاونية الفارسية وبلاد ما بين النهرين المشكلة في البحرين وخلال اللقاء كان الكاتب ل . (Paeker) مدعواً وتحول الحديث فجأة حول وجود توماس في البحرين . وقد اشار سلون في تقريره الى وزارة الخارجية نقاً عن ولكر (ان الضباط البريطانيين المقيمين في الخليج يدركون جيداً بان توماس لم يرسل كمستشار مالي الى سلطان عمان فقط ، وان مهمته هي لتمهيد الطريق لشركة النفط الانكلو – فارسية من اجل اكتشاف السوائل المتداولة في المنطقة الداخلية من عمان التي من المؤكد انها اكتشفت من قبل القوافل العربية)^(١٨).

ومما يجدر ذكره ان شركة البترول الانكلو – فارسية كانت قد مارست عمليات البحث والتنقيب عن البترول في اراضي السلطنة في الفترة ما بين عامي (١٩٢٤ - ١٩٢٥) ، ولكن جهودها باعت بالفشل ولهذا تناولت الشركة عن امتيازها الى بترول العراق^(١٩). واضاف سلون في تقريره قائلاً ان الضباط البريطانيين كانوا مدربين ايضاً ان احدى ناقلات شركة البترول الانكلو – فارسية ، قامت بنقل توماس من مسقط الى طفار للقيام بمهمة استكشافية للمناطق غير المعروفة في الجزيرة العربية للحصول على المعلومات لشركة النفط الانكلو – فارسية^(٢٠). وقد فسرت رحلات توماس ايضاً بهذه الصورة من الدكتور دام (L. Dame) الطبيب الأمريكي في الإرسالية التبشيرية . في البحرين ، الذي قام بعدة رحلات في المنطقة الداخلية للجزيرة ، والذي اخبر سلون " بان توماس خلال بقائه خمس سنوات في سلطنة عمان قد اعطى اهتماماً قليلاً الى واجباته كمستشار مالي ، انتهز كل الفرص ليقوم برحلات في داخل البلاد ". كما اخبر الدكتور دام الفنصل سلون ايضاً ((بانه كان في مسقط خلال عام ١٩٢٥ عندما عاد توماس وثلاثة من الجيولوجيين الانكليز الى البلاد ، بعد ان قاموا برحلة استكشافية طويلة استطاعوا خلالها تحقيق غايتهم حيث زاروا كل منطقة في الجزيرة التي خططوا لاستكشافها))^(٢١).

وقد تميزت فترة الثلاثينيات بنشاط واسع لشركات النفط الأمريكية التي استطاعت ان تحقق تفوقاً كبيراً في منطقة الخليج العربي ، بعد ان تمكن من الحصول على الامتياز الكامل لها في

البحرين عام ١٩٣٢ ، وال سعودية عام ١٩٣٣ واخيراً حصلت على نصف امتياز الكويت عام ١٩٣٤^(٢٢). وقد جاء في احد التقارير الامريكية ان السلطان سعيد بن تيمور^(٢٣) كان يتبع باهتمام نشاط شركات النفط الامريكية في المنطقة ومن الجدير في الذكر ان السلطان سعيد بن تيمور استلم الحكم عام ١٩٣٢ بعد تنازل والده بسبب سوء حالته الصحية^(٢٤). وقد اعترفت به كل من حكومتي الولايات الامريكية وبريطانيا سلطاناً على عمان رسمياً .

بديات الاهتمام الامريكي بنفط عمان والتقارير حول ذلك

بالنظر للظروف المالية التي واجهت السلطنة طلب السلطان سعيد بن تيمور من القنصل البريطاني في مسقط اي برمتر(E. Bremner) في تموز ١٩٣٤ الاتصال باحدى شركات النفط البريطانية للعمل في بلاده بدلاً من شركة النفط الانكليزية – الفارسية التي لم تتوصل الى اية نتيجة وأشار في حالة عدم مقدرة القنصل البريطاني تحقيق ذلك فعليه ان يفسح المجال للسلطنة للاتصال بصورة مباشرة مع شركات النفط العاملة في المنطقة^(٢٥). ومع ان السلطان كان يرغب في اعطاء الامتياز الى شركة امريكية ، الا انه كانت تواجهه مشكلتان الاولى ، اصرار الحكومة البريطانية على ضرورة التزامه بتعهد والده عام ١٩٣٢ . والاخرى اتفاقية الخط الاحمر وتعهد الشركات بان لا تسعى منفردة للحصول على امتياز في الجزيرة العربية وبضمها عمان^(٢٦).

ولما عرض طلب السلطان على حكومة الهند ، ابدى المقيم السياسي البريطاني في بوشهر تخوفه من امتداد نشاط المصالح النفطية الامريكية الى عمان . واكد ان الطريقة المثلثى لمنع شركة ستاندرا اويل كاليفورنيا(standard Oil of California) من الدخول الى عمان هي تشجيع شركة النفط الانكليزية الفارسية على الاستمرار بالتقسيب ، وأشار الى انه في حالة فشلها يمكن التعاقد مع شركات بريطانية اخرى^(٢٧) وفي رسالة كتبها سعيد بن تيمور في الحادي عشر من حزيران ١٩٣٧ ، نستطيع ان نتبين مدى الفشل الذي واجهته شركة النفط الانكليزية . اذ كتب يقول : ((ان وات (watts) القنصل البريطاني في مسقط ابلغه عام ١٩٣٦ برغبة احدى شركات النفط البريطانية في الحصول على امتياز التقسيب ، وان هذه الشركة سوف تبعث ممثلاً عنها للتفاوض معه . الا ان ذلك لم يتحقق))^(٢٨).

ازاء هذه التطورات عمد السلطان الى الاتصال بشركة النفط الامريكية ستاندرا اويل كاليفورنيا . وبعث في كانون الثاني ١٩٣٧ بنماذج من نصائح نفطي الى الشركة لدراسة

الإحتمالات البترولية في بلاده^(٢٩). وتبع ذلك اجراء بعض المراسلات بينه وبين الشركة ، (التي وجدت في ذلك فرصة كبيرة للعمل في عمان ، إذ اتصل بلانتين Blanten) ممثل الشركة الأمريكية في لندن ، بكلوشن (Lauson) احد المسؤولين في وزارة الهند يستاذته الاتصال بالسلطان بناء على طلبه . كما طلب من الوزارة تزويد هامتون (HmiLton) ، مسؤول الشركة في البحرين ، بتاشيرة سفر الى مسقط . الان كلوشن رفض الطلب بحجة ان ذلك يتم عن طريق المسؤولين في الخليج العربي ، واقتراح على بلانتين انتظار رد الحكومة البريطانية بشأن ماتم بين شركة النفط الأمريكية وسلطان مسقط^(٣٠).

ويلاحظ بوضوح ان الحكومة البريطانية وقفت بوجه اي خطوة تتخذها المصالح الأمريكية في الخليج العربي بما في ذلك سلطنة مسقط . وعليه لم تكترث لطلب بلانتين في تسهيل اتصال شركة نفط كاليفورنيا بسلطان مسقط بالرغم من اشرافها على هذه الاتصالات والتعرف على تفاصيلها^(٣١). ولهذه فقد تذرعت وزارة الهند بان شركة النفط^(٣٢) المحدودة (Petioleam Concession Limited) ابدت رغبتها في التفاوض مع السلطان ولكن غياب السلطان المتواصل في ظفار حال دون تحقيق ذلك^(٣٣).

على الرغم من الجهد التي بذلتها الحكومة البريطانية لاعاقة توغل المصالح الأمريكية في سلطنة مسقط ، لكن المصالح الأمريكية لم تتراجع عن هدفها . فقد حاولت الولايات الأمريكية الاتصال بسلطان عمان بطريقة سرية ، وبالتعاون مع مصالح نفطية ايطالية . ففي نيسان ١٩٣٧ زار أحد الرعايا الإيطاليين ويدعى باستوري (Pastori) مسقط^(٣٤). بحجة القيام بابحاث اثرية وكان يصحب باستوري في هذه الزيارة الكونت بروك (Prork) وهو رجل اعمال بولندي في محاولة لتغطية الاهداف الحقيقية للزيارة . وقد عرض بروك مبالغ مالية كبيرة على السلطان وشيوخ الداخل لاقناعهم بمهمة التقيب عن النفط من قبل احدى الشركات الأمريكية . وكان وات القنصل البريطاني في مسقط قد شكل من نشاطات بروك . ولهذا رفض التصريح له بالإقامة في مسقط ، وبالرغم من ادعائه ان وصوله مع باستوري كان مصادفة ، لكن من الثابت ان بروك كان على اتصال وثيق بباستوري اذ كان عميلا لشركة البترول العربية الأمريكية . اما باستوري فكان يعمل لحساب بعثة ايطالية امريكية مهتمة بالتنقيب عن النفط^(٣٥). من اجل هذاكله اصدرت وزارة الهند تعليماتها الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في بداية حزيران ١٩٣٧ بتحذير السلطان من مغبة الاتصال بالشركة الأمريكية وتنذيره بأن اي اتصالات يجب ان تتم عن طريق المقيم السياسي واوصت بتنذيره بالتزاماته التي تنص على ان لايعطي

اي امتياز بدون استشارة الحكومة البريطانية^(٣٦). وقد ورد السلطان برسالة مؤرخة في ١١ حزيران ١٩٣٧ جاء فيها :-

((سابقاً كلفناكم والتمنينا منكم ان تحصلوا لنا على شركة لاعطائها امتياز الاكتشافات لاخراج البترول في ممالكنا وفي زيارتكم الاخيرة لنا عندما كنا في ظفار اخبرتمونا بحصول الشركة التي ترحب باخذ ذلك الامتياز وبعد رجوعنا من البلد المذكور الى مسقط وفي اول مقابلتنا لكم في شهر مارس الماضي اشعرتمونا ان رجلاً يسمى الميجر هولمز سيصل الى مسقط من طرف تلك الشركة لاجل المخابرة والمفاولة معنا)) واضاف السلطان في رسالته :-

((.. لقدمست ثلاثة اشهر تقريباً الان وبعد ان اعلمتمونا انه يصل في آخر الشهر في الماضي وبالامس اخبرتمونا انه لا يصل اليانا ولكن رجل اخر سيصل بدله من قبل نفس الشركة وسيكون وصوله في يوم الثلاثاء المقبلة وقد كنا عازمين على السفر الى الهند في يوم ١٨ جون الجاري كما تعلمون ذلك ولكن لاجل الفوائد المنتظرة لحكومتنا فقد اخرنا السفر لمدة اسبوع حتى نواجه القادم من طرف الشركة))

وختم السلطان رسالته بقوله ((انتا لانتوي ان تعطي هذه الشركة امتياز لكل ممالكنا بل لقسم منها والذي سنعيشه . وما بقي من ممالكنا سنجعل الامتياز لشركات اخرى الذين يرغبون في اخذ الامتياز وكل شركة تكون شروطها سهلة علينا ودفعها اكثر المبالغ تكون مرغوبة من قبلنا وبعد ان نتفق مع الرجل القائم سوف تسعى على تحصيل شركات ثانية لاجل اعطائهم الامتيازات ..))^(٣٧). وفي الخامس عشر من حزيران ١٩٣٧ ارتى المقيم السياسي ابلاغ السلطان بما يلي :

- (١) ان الحكومة البريطانية على علم بمراساته مع شركة ستاندر اوبل كاليفورنيا . واكده له ان اية اتصالات مع الشركة يجب ان تكون عن طريق المقيم السياسي .
- (٢) الوفاء بالترماته تجاه الحكومة البريطانية التي تقضي بعدم منح اي امتياز بدون استشارتها
- (٣) ان الحكومة لبريطانية تعتبر شركة الامتيازات البترولية المحدودة في هذه المرحلة لها حقوق الاسبقية في المفاوضات^(٣٨).

اتفاقية ١٩٣٧ والمصالح الأمريكية - البترولية

في الوقت الذي كانت فيه الاتصالات تدور بين الجانبين ، وصل ليرمنت (Lermitte) ممثل شركة الامتيازات البترولية المحدودة ، الى مسقط لاجراء مفاوضات مع السلطان تهدف الى الحصول على امتياز نفط عمان^(٣٩). وقد احتفى السلطان بليرمنت اعتقاداً منه بان هذه

المفاوضات ستكون بداية لفك الضائق المالية التي كان يعاني منها^(٤٠). وبعد بضعة أيام من المحادثات توصل الطرفان في الرابع والعشرين من حزيران ١٩٣٧ إلى عقد اتفاقية تعهد السلطان بموجبها^(٤١). منح شركة الامتيازات البترولية المحدودة امتيازاً لمدة ٧٥ عاماً ، يخول الشركة التقيب عن النفط في جميع أنحاء عمان باستثناء ظفار وجوادر^(٤٢).

وكان ابرز ماجاء في اتفاقية الامتياز هو تعهد الشركة بدفع مائة ألف روبيه إلى السلطان عند التوقيع وخمسة الاف روبيه شهرياً خلال فترة الاختبار . وفي حالة اخذ الامتياز تعهدت الشركة بدفع مبلغ مائة الف روبيه و ٨٤ الف روبيه سنوياً خلال خمس سنوات فضلاً عن (٩٦) الف روبيه سنوياً للسنوات الأخرى . وقد جاء في الفقرة الثانية عشرة ان الشركة ادركت ان قسماً معيناً من الحدود هي ليست مامونة لعمليات التقيب وفي هذه الحالة يجب على السلطان ان يستخدم موظفين جيدين بما يؤمن الحماية الكافية لممثلي الشركة اثناء عملهم في هذه المناطق^(٤٣) وبالرغم من ان الامتياز شمل الاجزاء الداخلية من عمان الا ان نشاطات الشركة حدبت ، وذلك لأن السلطان لم يكن يسيطر على ما هو اكثراً من ثلث عمان^(٤٤).

وقد احتاج الامام محمد بن عبد الله الخليفي على هذا الامتياز على اعتبار ان السلطان منح امتيازاً في ارض لا يملكها . فرد القنصل البريطاني مؤكداً للامام بأنه يمكن اعادة النظر في هذا الموضوع حينما يتم اكتشاف النفط^(٤٥). اما ظفار فان اتفاقاً مماثلاً قد تم بشأنها^(٤٦). وعلى هذا الاساس يمكننا القول ان نشاطات شركة الامتياز البترولية المحدودة قد حدبت في عمان وظفار . بدأت عمليات المسح الجيولوجي في عمان ، حينما حصل لونكريك (S . Longring) المدير العام للشركة ، خلال زيارته إلى مسقط في ١٨ تشرين الاول ١٩٣٨ ، على موافقة السلطان بقيام جيولوجي الشركة بعمليات المسح^(٤٧). وقد كان للفريق الجيولوجي الامريكي الذي يمثل هيئة تنمية الشرق الاوسط نشاط واسع في عمليات المسح^(٤٨). في تقرير كتبه الدكتور هاريسون اشار فيه إلى وصول اثنين من الجيولوجيين الامريكيين وهو تومبسون (ThomPson) و هوتكز (Hotchkiss) إلى مسقط في الاول من تشرين الثاني^(٤٩). وقد التحق بهم المترجم محمد صالح من عدن . وبعد اربعة أيام غادر الفريق الجيولوجي مسقط بواسطة زورق الى خبر حيث بدأوا من هناك برحلة استكشافية زاروا خلالها منطقة ينجل وخافت وبريمي . وعادوا بعدها الى مسقط في كانون الاول ، اذ بدأوا بعد بضعة أيام بعمليات المسح الجوي^(٥٠).

ولكن نتائج عمليات المسح الجيولوجي كانت مخيبة للامل . ولهذا اوقف الفريق عمليات البحث الجيولوجي وغادر مسقط الى الشارقة لاجراء المشاورات مع المدير العام حول الخطط المستقبلية للشركة وقد اقترح تومبسون بعد لقائه بلونكريك ضرورة اجراء مسح جوي في ظفار (٥١).

استؤنفت عمليات المسح الجيولوجي من جديد عام ١٩٣٩ . وقد زار جيولوجي الشركة منطقة ظفار وبعد الانتهاء من عمليات المسح غادروا الى مسقط (٥٢). وعندما رغب فريق المسح التابع للشركة الدخول الى المناطق الداخلية . اكد السلطان انه لا يستطيع ان يضمن حماية الموظفين التابعين للشركة في مقاطعاته الداخلية ، ولا بد من اجراء اتصالات بالقبائل الداخلية وامام عمان لضمان ذلك (٥٣). كما عارض السلطان استخدام السيارات . ومن ناحية اخرى لم يكن لدى الشركة الاستعداد لاتمام المسح الجيولوجي واتخذت من مسألة عدم استخدام السيارات حجة لايقاف عمليات المسح (٥٤). كما ان توقف التقنيات خلال الحرب العالمية الثانية زاد من قناعة السلطان سعيد بان الشركة لم يكن لديها الاهتمام الكافي لتطوير الامتياز (٥٥).

ما يتعلق بنفط جوادر فقد تنافست شركتان على الامتياز هما، شركة Indian Oil Concession (وهي شركة مساهمة ٥٥٪ انكليزية و ٤٥٪ امريكية ، وشركة بورما Burmah Oil Company) وهي بريطانية كلية (٥٦). وقد كانت الشركتان على علم بأن اية مفاوضات بخصوص الامتياز يجب ان تكون بعلم الوكيل السياسي البريطاني . لذلك قدم طلب الشركتين الى السلطان عن طريق الوكيل السياسي (٥٧). وابدى السلطان سعيد رغبته في اعطاء الامتياز الى شركة النفط الهندية المحدودة ، الا ان حكومة الهند رغبت في اعطاء الامتياز الى شركة بورما لكونها شركة النفط بريطانية (٥٨). وفي آب ١٩٣٩ انسحبت شركة بورما لان شركة النفط الهندية المحدودة استطاعت الحصول على الامتياز (٥٩). وقد اظهر المسح الجيولوجي الذي قامت به الشركة الاخيرة بان الامل ضعيف في العثور على النفط في المنطقة . كما ان اندلاع الحرب العالمية الثانية قد اوقف جميع النشاطات الجيولوجية للشركة (٦٠).

الخاتمة

لقد أظهرت الدراسة مايلي :-

- ١— كانت بريطانيا تعتبر منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ خاصة بها . ووقفت بوجه كل المحاولات الاوروبية للتغلغل هناك .
- ٢— حاولت بريطانيا الوقوف بوجه اندفاع شركات النفط الامريكية الى منطقة الخليج العربي بعد

الحرب العالمية الاولى مستندة في ذلك الى التعهادات التي حصلت عليها من بعض شيوخ المنطقة ومنهم سلطان عمان بخصوص عدم منح حق استغلال النفط في ممتلكاتهم لغير المصالح البريطانية .

٣- فشلت المحاولات البريطانية بطرد الامريكيين وابعادهم عن امتيازات نفط الخليج العربي . فقد كان للدعم القوي الذي قدمته وزارة الخارجية الامريكية لشركات النفط واصرارها على تطبيق سياسة الباب المفتوح الاثر الاكبر في نجاح المصالح الامريكية بالحصول على امتياز نفطي في سلطنة عمان من خلال مشاركة الشركات الاخرى كشركة النفط العراقية وشركة النفط الهندية المحدودة .

الهوامش

- 1- Shoshana . Klebano off , Oil for EuroPe , American foreign poLicy and MiddLe East Oil , (UnPubLished PH.D. Thesis , cLaremant Graduate schod, 1974), P29
- 2- George Lenc ZowsKi , Oil and State in the MiddLe East , 2nd ed, (United states of America, 1970) , P.15
- 3-Klebanoff, OP . Cit , P.4 .
- 4- RaLPh . H. Magnus, Documents on the MiddLe East , U. S . interests in the MiddLe East , (washington , 1969) PP.34-40 .
- 5-J.C. HurewitZ, The MiddLe East and North Africa in worLd poLitics , Adocnmentary record , VoL . I, 1914 – 1945 , 2nd , (London , 1979) , P. 214 – 216.
- 6 – Magnus , OP. Cit . , P 40 – 41 .

٧- تكونت شركة الشرق الادنى الامريكية من اتحاد شركات سبع هي : ستاندارد اوبل اوبل بشرجرسي(Standard Oil of New Jersey), سوكوثي(Socony), تكساس (Texas), مكسيكان(Mexican), اتلافتك(Atlantic), كلف(Gulf),

- 8- Benjamin . Shwadran, The MiddLe Est Oil and the Great powers , (New York, 1973) , P. 238
- 9-William .R.Polk, The United States and the Arab World 3 rd edm(London,1975),P.354.

١٠- بدر الدين الخصوص ، اهتمام الولايات المتحدة ببترول الخليج العربي خلال فترة ما بين الحربين العالميين ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٣١ ، السنة

الثانية يوليو ١٩٨٢ - ص ١٨٨ - ١١.

١١- المصدر نفسه ، ص ٢٠٥ .

١٢- محمد بن عبد الله السالمي وناجي عساف، عمان تاريخ يتكلم (دمشق ، ١٩٦٣) ص ٢٣١ .

١٣- المصدر نفسه .

٤- فريد ها ليداي المجتمع والسياسه في الجزيرة العربية ، تعریب وتقديم د. محمد الرميحي ،
الکويت ، ١٩٧٦) ، ص ٢٣٢ .

حول نص التعهد راجع:-

-BaiLey, VoL . VII , Economic Affairs , Undeetaking By Sultan Taimur regarding Oil , dated January 10 , 1923 , P . 201 .

15- J.D.Porter, Oman and the Persian Gulf 1835-1949, Documentary Publication, Salisbwy,N.C,u.S.A,1982. American Consulate

Baghdad, to the Secretary of state Washington. Subject English interest in Possible Oil deposits in the Arabian Peninsula, 14 March

١٦- برترام توماس: هو رجل انكليزي كان وزيراً ومستشاراً مالياً 1931, P.28-29.

لسلطان مسقط (١٩٢٥-١٩٣٠) شركة الزيت العربية ادارة العلاقات شعبة البحث ، عمان
و الساحل الجنوبي للخليج العربي(القاهرة، ١٩٥٢)، ص ٩٩ .

17-Porter, Op.cit.,P.29-30.

18- I bid, P.30-31.

19- P. G. H. S, VoL . II , historcal Summary of Events in the persian GulfShaiKdoms and SuLtanate of muscat and Qman ,1928-1953,P.190.

20- Porter , OP . cit ., P.31.

21- Ibid , P. 31.

22- PoLk , OP. Cit., P . 238 , Stephen . HemLey . Longigg, Oil in the Middle East Its discovency and deveLopment, 2nd ed, (London , 1961).

٢٣- سعيد بن تيمور : ولد عام ١٩١٠ وقد درس في كلية الامراء في عجمي في راجبوتانا (الآن راجستان) في الهند ماين عامي ١٩٢٢-١٩٢٧ حيث تعلم لغة الاردو واللغة الانكليزية.
هاليداي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٢ .

24- BaiLey, voL. III, historicaL affairs, 1913- 1947, P.446.

25- BaiLey, voL. VII, Economic Affairs, P. 228.

26- CaLvin. H.ALlen, Qman. The Modernization of the SuLtanate (united states , 1987) ,P.90.

27- BaiLey , voL. VII Economic. Offairs, Confidential British Residency , ConsuLute GeneraL, Bushire , date 25th JuLy , 1934. P.230-232

رسالة من سلطان سعيد بن تيمور الى القنصل البريطاني في مسقط
مؤرخة في ١١ حزيران ١٩٣٧ .

29- P. G. H.S, op. Cit., P- 190.

٣٠- د. طالب محمد وهيم ، التنافس البريطاني - الامريكي على نفط الخليج العربي ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، سلسلة دراسات ، ٣٢١ ، (العراق ، ١٩٨٢) ص ٣٣٤ .
٣١- المصدر نفسه ، ص ٣٣٦ .
٣٢- شركة النفط المحدودة :- وهي شركة متفرعة من شركة نفط العراق IPC

33- P.G.A. R , 1931- 1940 , voL- Ix , Adminstration report of the persion G uLf for the Year 1936 , review Arad side retrospect , 1926- 1936, P-3.

34- P.G.A.R, 1931- 1940, voL. Ix, Adminstration report of the kerman and Bander Abbas ConsuLates for Year 1937, P. 31.

٣٥- د. جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي - دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥ ، ط ١ (القاهرة ، ١٩٧٣) ، ص ٣٧٧ .

36- P. G. H. S, Op. Cit., P. 190.

٣٧- للاطلاع على النص الكامل لرسالة السلطان سعيد بن تيمور الى الميجر آر. إ. واتس الفنصل البريطاني في مسقط مؤرخة في ١١ حزيران ١٩٣٧ ،

BaiLey , voL. VII, Economic Affairs , P.237. انظر :

38- Ibid , TeLegram from B ritconsuL Bushire to poLiticaL muscat, 15 June , 1937 . P. 240.

39- Ibid , voL . vII, TeLegram from poiticaL Muscatt BritconsuL Bushire, 16 June, 1937, P. 241.

40- Longrigge , Op. Cit ., P. 115- 116.

41- P. G. A. R. , 1931- 1941, voL- Lx, Adminstration report of the poLiticaL Agency Muscat for 1937, P. 52.

٤٢- جوادر: ميناء يقع على ساحل مكران / تابع الى عمان ولكن تم التنازل عنه في سنة ١٩٥٨ الى باكستان.

43-BaiLey , voL . vII , Economic Affairs , Draft agreement between the SuLtan and petrorLeum Con cessions limited , 1937 , P. 252- 264.

٤٤- هاليداي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٢ ؛

٤٥- قاسم ، المصدر السابق ، ص ٤٣٢ .

46- P.G.H. S, op . cit., P. 192-

47- P.G.A.R, 1931- 1940, voL. Ix , Adminstration report of the poLiticaL Agency muscat for 1938, P. 39.

48- Confidential U.S. Diplomatic Post records Iraq 1925 – 1941, required reporting compliance with the Departments instruction of February 8, 1932, file No. 8U. 5031 Near East, P. 350.

49- Porter, Op. Cit., Enclosure to despatch No. 1299, of 25 May 1939. From the American Legion Baghdad,

Iraq, P. 73.

50- P. G. A. R., 1931 – 1940, vol. Ix, Administration report of the Political Agency Muscat for 1938, P. 39.

51- Ibid, P. 39.

52- Ibid, Administration report of the Political Agency Muscat for 1939.

53- Baile, vol. VII, Economic affairs, Telegram from Political, Muscat to Political Resident, Bushire, dated 19th June 1939, P. 339.

54- P. G. A.R., 1931 – 1940, vol. Ix, Administration report of the Political Agency Muscat for 1939, P. 39.

55- Allen, Op. cit., P. 90.

56- Baile, vol. VII, Confidential from Political Resident in the "Persian" Gulf, to the Secretary to the government of India, External Affairs Department New Delhi, 7th January 1938, P. 267.

57- Ibid, P. 268.

58- P. G. H. S, op. Cit., P. 192.

59- P.G. A.R., 1931 – 1949, vol. Lx, Administration report of the Political Agency Muscat for 1939, P. 39.

60- P. G. H. S, op. Cit., P. 193.

المصادر

الوثائق البريطانية المنشورة:

1- The "persian" Gulf. Administration reports 1873 – 1947, Archive Editions, (England, 1986). vol. Ix, 1931 -1940.

2 – R. W. Baile, Records of Oman 1867 – 1947, Archive editions, (England 1988).

vol. III, Historical Affairs 1913 – 1947. vol. VII, Economic Affairs

3 – The "persian" Gulf historical Summaries 1907 – 1953, historical Summary of events in the Persian Gulf

shikhdoms and the Sultanate of Muscat and Oman 1928 – 1953, Archive Editions, (England, 1987).

الوثائق الأمريكية المنشورة:

4 – J. D. Porter, Oman and the "persian" Gulf 1835 – 1949.

5 – Ralph H. Magus, Documents on the Middle East, U. S. Interests in the Middle East, (Washington, 1969), PP. 37 – 40.

6 - J.C.Lturewitz, the middLe East and North Africa in world Politics , Adocnmentan record , Vol. I, 1914- 1945 , 2nd ed , (London, 1979).

الكتب العربية والمغربية:-

- ١-السالمي ، محمد بن عبد الله وناجي عساف ، عمان تاريخ يتكلم (دمشق ، ١٩٦٣) .
- ٢- شركة الزيت العربية ادارة العلاقات شعبة البحث ، عمان والساحل الجنوبي للخليج العربي ، (القاهرة ، ١٩٥٢) .
- ٣-قاسم ، جمال زكريا الخليج العربي دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩٤٥-١٩١٤ ، (القاهرة ، ١٩٧٣) .
- ٤-مصطفى ، احمد عبد الرحيم ، الولايات المتحدة والشرق العربي (الكويت ، ١٩٧٨) .
- ٥-هاليداي ، فرد ، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية ، تعریف وتقديم د. محمد الرمحي ، (الكويت ، ١٩٧٦) .
- ٦-وهيم ، طالب محمد ، التفاصيل البريطاني - الأمريكي على نفط الخليج العربي ، منشورات وزارة الثقافة والأعلام سلسلة دراسات ٣٢١ ، (العراق ، ١٩٨٢) .

البحوث والمقالات العربية :-

- ٧- الخصوصي ، بدر الدين ، اهتمام الولايات المتحدة ببترول الخليج العربي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٣١ ، السنة الثامنة ، يونيو ١٩٨٢ .

الكتب باللغة الانكليزية :-

- 1- ALLEN, CaLvin . H, Oman and Modernization of the S ultanate (united states , 1987).
- 2- K Le banoff , shoshana , OiL for Europe , American foreign poLicy and middLe East OiL , (UnpubLish pLt . D. Thesis , Claremont Graduate schooL , 1974).
- 3- Lenczowski , Gooege , OiL and state in the MiddLe East , 2nd ed , (Untied states of American , 1970).
- 4-Iongrigg , stephen . LtemsLey , OiL in the MiddLe East Its . discovery and deveLopment , 2nd ed ,(London ,1961).
- 5- PoLk , wiLLiam . R the United states and the Arab World . 3rd ed , (London , 1975).
- 6-Shwadran , B enjamin , The MiddLe East OiL and The Great Powers , (New York , 1973).